■ فتحى السايح ■

د. نادر رياض رئيس الاتحاد العام للغرف المصرية الأوروبية:

الندية: الشرط الأساسى للتعامل الصحيح مع الأوروبيين

لم يمر على انتخابه رئيسا للاتحاد العام للغرف المصرية الأوروبية سوى أسابيع قليلة، وخلال تلك الفترة استطاع بعلاقاته القوية مع مسئولى الاتحاد الأوروبى من رؤساء المنظمات والشركات الدولية أن يسهم فى وجود هذا الحشد الأوروبى الضخم بالقاهرة خاصة فى مثل هذا التوقيت الهام والدقيق الذى تمر به مصر إنه الدكتور المهندس نادر رياض صاحب مجموعة شركة بافاريا فى مصر ودول العالم خاصة ألمانيا والذى أكد فى حواره الخاص للعالم اليوم «الاثنين» على هامش اجتماعات اللجان المصرية الأوروبية بالقاهرة أنه من الضرورى إعداد قائمة أولويات للمشروعات الخاصة التى تحتاجها الدولة لاستكمال البنية الأساسية الاقتصادية لتقديمها للشركات الأوروبية مشيرا إلى أن صدور حكم محكمة إدارية بإلغاء عقد «السكرى» يدل على أنه حكم صادر من محكمة قد لا تكون مختصة، كما أن صدور قرار إلغاء لأى تعاقد تكون الحكومة المصرية طرفا فيه أمر يمس سيادة الدولة، وهو بمثابة قنبلة صوت تحدث فرقعة لتفزع جميع المستثمرين فى الدول الأخرى لمدى جدية التعامل مع الدولة المصرية، مطالبا بضرورة عودة قانون استئذان وزير الاستثمار فى التعامل مع الأحكام التى تصدر ضد المستثمر والشركات الأجنبية حتى نرشد من أى اتهامات طائشة تضر بالمستثمر الأجنبى.

وأشار الدكتور رياض إلى أن الأمن الاقتصادى فى هذه المرحلة الدقيقة أهم من أمن الشارع من أجل إعادة دوران الآلات والمعدات بالمصانع، وفى السطور القادمة تفاصيل الحوار:

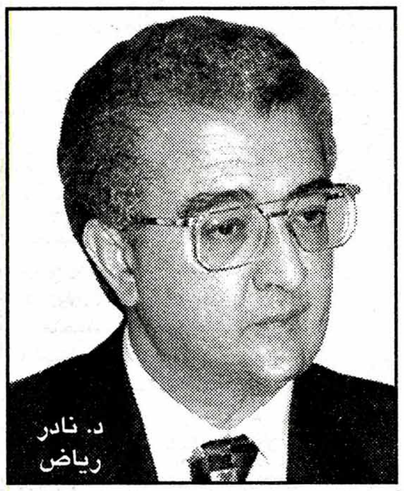

إلغاء عقد «السكرى» مسألة تمس السيادة المصرية لأنه دولى

يجب وضع أولويات للمشروعات الخاصة التى تحتاجها مصر

□ سألته.. بصفتك رئيس الاتحاد العام للغرف المصرية الأمريكية كيف ترى العلاقة بين مصر والاتحاد الأوروبى؟

■■ مصر تتمتع بالجزء الأكبر من النشاط التجارى مع الاتحاد الأوروبى، ونعتبر أنفسنا الحديقة الخلفية لأوروبا، وأوروبا الحديقة الأمامية لنا، ومن الممكن عن طريق أوروبا أن تصبح مصر أقوى بتعزيز العلاقات التجارية، فمصر لديها بيئة صناعية جيدة، كما أنه من ضمن أولوياتها تعزيز البيئة الصناعية وتهيئة المناخ للاستثمار، وتسهيل الربط بينها وبين الدول الأوروبية المجاورة لها فى الحديقة الأمامية.

القدرة التنافسية

□ كيف ترى الوجود الأوروبى بهذا الحجم فى مصر الآن خاصة فى مثل هذا الوقت الصعب الذى تمر به البلاد؟

■■ هذا التجمع الكبير من الدول الأوروبية بوزنه وتقييمه من مسئولى الاتحاد الأوروبى والمجتمع المدنى، ورؤساء الشركات الذين حضروا بأنفسهم وهى شركات تبلغ ميزانية إحداها 176 مليار يورو سنويا، مثل تشنكوف، سيمنس 74 مليار يورو، وغيرها من الشركات العملاقة، كما أن الاتحاد الأوروبى جاء لمصر فى توقيت مهم فهو يقوم بإعداد الموازنة للعام القادم، ومنها برنامج المعونات، وهذا له مدلول قوى جدا وهو أنهم يعدون الخطة الاقتصادية التى تتوافق مع الخطة الاقتصادية المصرية.. فعلينا أن نتعامل مع هذا الوضع من و اقع الحال ومن خلال أدواته، وقنوات اتصاله بنفس المستوى من الندية، حتى نستطيع أن نعبر بمصر بما تحتاجه لبناء قدراتها التنافسية، وعودة النشاط الاقتصادى إلى ما كان عليه منذ عامين انطلاقا إلى آفاق أفضل.

قائمة أولويات

□ وما المطلوب من مصر فى هذا الوقت؟

■■ لابد من إعداد قائمة أولويات للمشروعات الخاصة التى تحتاجها الدولة لاستكمال البنية الأساسية الاقتصادية التى تم انفاق المليارات من الجنيهات عليها وتحتاج لدعم وتطوير لتصبح قاعدة صلبة لاقتصاد صناعى قوى قادر على عبور البحر المتوسط ووصول المنتجات إلى أوروبا.

□ بصفتك المسئول الأول عن الغرف الصناعية المصرية والأوروبية معا برأيك ما أهم المعوقات التى يراها الجانب الأوروبى فى مصر، وكيف يتم التغلب عليها؟

■■ فى الحقيقة وزير الصناعة المصرى عبر عن ذلك فى رسالة طمأنة لجميع المسئولين وممثلى الشركات الأوروبية أكد فيها أن مصر تحترم اتفاقياتها الدولية وأن مصر بصدد محاربة الفساد، ولكن كلمة الفساد كلمة واسعة المجال، فقد يرى المتشككون أنها سبب لفتح النار على تعاقدات أو شركات قائمة، وإيقاف تقدمها.

عقد السكرى

□ فى رأيك هل حكم إلغاء تعاقد السكرى فى هذا التوقيت يمثل مشكلة للمستثمرين الأجانب وعلى رأسهم الأوروبيون، وهل ذلك يعتبر مطلبا أوروبيا باحترام التعاقدات مع شركائه فى مصر؟

■■ عقد السكرى وإن كان يشتمل على بعض العيوب فإنه تعاقد دولى، وصدور حكم محكمة إدارية لالغاء العقد أعتقد أن مثل هذا الحكم صادر من محكمة قد لا تكون مختصة، كما أن تعاقدات الدولة تعتبر تعاقدات سياسية، فكنا نتمنى أن يخرج مسئول حكومى ليعلن أن تعاقدات الدولة فى المناجم والتعدين هو شأن من شئون السيادة المصرية وهى المنوطة بالنظر فيه، والحكم بشأنه، وأنا لا أمانع أن يعاد النظر فى العقود وتعديلها، ولكن أن يصدر قرار بالغاء تعاقد تكون الحكومة المصرية طرفا فيه فهذا أمر يمس سيادة الدولة من ناحية، وهو قنبلة صوت تحدث فرقعة لتفزع جميع المستثمرين فى الدول الأخرى لمدى جدية التعامل مع الدولة المصرية.

□ هل هناك مشكلات أخرى تضر بالمستثمر الأجنبى فى مصر يمكن التغلب عليها من طريق إصدار قرارات أو قوانين؟

■■ كان يوجد منذ سنوات قانون يلزم سلطات الدولة فى حالة التعامل مع مستثمر أجنبى أن يتم استأذان وزير الاستثمار فى التعامل مع الأحكام التى تصدر ضد المستثمر والشركات الأجنبية، نرجو أن يعود هذا التشريع إلى مكانه، حتى نرشد من أى اتهامات طائشة تضر بالمستثمر الذى لديه استثمارات ضخمة، واللجوء إلى ساحات المحاكم وأن يصدر الحق فى الشكاوى، ونحد من الشكاوى التى أراقت ماء الوجه وأدت إلى هروب رأسمال.

دور الدولة

□ بصفتك رئيس اتحاد الأعمال المصرى الأوروبى هل ترى احتمال وجود استثمارات جديدة للشركات الأوروبية داخل مصر فى الوقت الراهن أو فى المستقبل؟

■■ أرى أن الاستثمارات الأوروبية القائمة من الممكن توسعها، ولكن حينما نرى الاستثمارات السياحية متوقفة بشكل كامل، وبتعبير شديد اللهجة نجد أن الدولة لم تؤد دورها الأمنى وأن الانفلات فى التعامل مع العمال فى إعلان غضبهم من أصحاب الأعمال، الغائب عن الرشد الرسمى ومنطق وزارة العمل، وغائب عن سلطات الدولة فإن هذا من شأنه أن أى مستثمر لو كان مصريا يقوم بغلق دفاتره ويأخذ اجازة حتى ولو كان لمدة عامين، ويجمد نشاطه، فهناك إجراء للدخول والخروج من الأسواق، فلو أبلغ السلطات أنه يجمد نشاطه، لا يحتاج إلى دفع تعويضات لأحد ويسافر ويرتاح إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا.

وبصفتى رجل صناعة وصاحب أنشطة صناعية فالجزء الأكبر من كيانى أقضيه مع العمال والقوى العاملة، لا أحبذ أن نصل إلى مثل هذه المرحلة وأطالب الدولة من خلال وزارة العمل بأن يكون لديها لجان نشيطة، تمتص الطلبات العمالية، وتعمل على تنفيذها، وتمنحهم ما هو من حقهم، وتغض الطرف عما هو ليس من حقهم حتى لا ترتفع رقعة الخلاف.

الأمن الاقتصادى

□ هل رجال الأعمال المصريين الكبار منهم مازال لديهم رعب وخوف فى التوسع فى أنشطتهم وأ افتتاح مشروعات جديدة فى مثل هذه الظروف التى تمر بها البلاد؟

■■ سأتحدث عن مفهوم الأمن الاقتصادى دون أن أتحدث عن مفهوم الأمن الامنى، فالأمن الاقتصادى لكى نفهمه أن دولاب العمل الذى يعمل يدير 20 ضعف رأسمال العامل، فأجر العامل المتداول قمته مليون، لكن المؤسسة تتعامل مع 40 مليونا، ودائما تكون هناك بضائع بالمخازن كأسطول الإنتاج، وفى الأسواق موزعة وتنتظر تحصيل الملايين من الجنيهات، فلو توقف لأى سبب دولاب العمل هذا فإنه سيستهلك رأس المال، وتصبح الشركة مدينونة ومهددة بالاعثار والغلق، إذن القصة قصة أمن اقتصادى، قبل أن تكون أمن الشارع، فأمن الشارع مهم، حتى تعود الأسواق لطبيعتها، لكن الأمن الاقتصادى هو الأهم لدوران الآلات والمعدات بالمصانع.

المطالب الفئوية تحتاج لجانا بوزارة العمل للتعامل معها